



## عمان

قدرة مواطني سلطنة عمان البالغ عددهم 3.5 مليون نسمة قليلة للغاية في تغيير حكومتهم أو التأثير على سياساتها. جميع التشريعات والأنظمة العمانية تصدر بمراسيم ملوكية.

السلطات العُمانية تحترم بشكل عام الحق في حرية التعبير، رغم أنه محظوظ توجيه الانتقاد العام للسلطان قابوس بن سعيد أو أفراد أسرته. قامت السلطات على مدار عام 2011 باعتقال صحفيين كتبوا مقالات لدعم الاحتجاجات واسعة النطاق التي طالبت بإصلاحات.

فرضت السلطات قيوداً على حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، في القانون وفي الممارسة، لكنها تسامحت مع اعتصامات سلمية تلقائية وتجمعات غير رسمية منذ أواخر فبراير/شباط حتى مايو/أيار 2011.

### حرية التجمع

بدءاً من فبراير/شباط خرج آلاف العُمانيين إلى الشوارع في مختلف المدن للمطالبة بالوظائف، وللمطالبة بإنهاء الفساد وفصل مسؤولين كبار من المتصرور أنهم فاسدين. ورغم أن الشرطة وقوات الأمن سمحت في البداية بالتظاهرات السلمية بشكل عام، فقد لجأت في 27 فبراير/شباط إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والذخيرة الحية ضد آلاف المتظاهرين الذين هاجموا مركزاً للشرطة وأحرقوه، في بلدة صحار الساحلية. أدت المصادرات إلى سقوط عشرات المصابين، وقتلت الشرطة بالرصاص المتظاهر عبد الله الغملاسي. في 1 أبريل/نيسان أطلقت قوات من الشرطة والجيش الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على متظاهرين ألقوا الحجارة. قُتل خليفة العلوي، 22 عاماً، برصاصية مطاطية أصابته في وجهه.

وفي حراك منسق في 13 و 14 مايو/أيار، قامت قوات مكافحة الشغب بمساعدة من وحدات الجيش النظامي باستخدام الغاز المسيل للدموع والهراوات في تفريق اعتصامات سلمية في مدن مسقط - العاصمة - وسور، في الشمال، وكذلك مدينة صلالة في الجنوب. بعد تفريغ اعتصام مسقط في 13 مايو/أيار من أمام بناية مجلس الشورى، اعتقلت السلطات سبعة نشطاء على الأقل حاولوا العودة إلى نفس المكان في اليوم التالي. اتهموا بسمة الكيومي بـ "التجمع غير القانوني" وتم الإفراج عن الآخرين بلا نسب اتهامات إليهم.

وفي 13 مايو/أيار ايضاً فرقت الشرطة اعتصاماً أمام مكتب حاكم مدينة صلالة الجنوبية، فاعتقلت امئات المتظاهرين لمدة 24 ساعة قبل الإفراج عنهم باستثناء قلة منهم. نقلت السلطات ثمانية متظاهرين على الأقل من صلالة إلى سجن سمايل المركزي، على مشارف مسقط، حيث تم احتجازهم فيه 54 يوماً دون نسب اتهامات إليهم، منها 13 يوماً في الحبس الانفرادي. في البداية اتهم الادعاء أحدهم على الأقل بـ "الإساءة إلى السلطان" وفي النهاية تم إسقاط الاتهامات مع الإفراج عن الثمانية.

وفي 28 يونيو/حزيران حكمت محكمة الجنح الابتدائية في مسقط على مجموعة من الأفراد بأحكام تراوحت بين الحبس ستة أشهر إلى السجن خمسة أعوام. اتهمت السلطات 15 متظاهراً من صحار بمنع العمل في هيئة حكومية ووقف سير الطرقات وإهانة موظفين عموميين أثناء الخدمة.

على حد علم هيومن رايتس ووتش، لم تتحقق السلطات أبداً هي حاسبت أي مسؤول على صلة بمقتل أفراد على صلة بالمتظاهرات أو الإصابات أو الاعتقالات التعسفية والاحتجاز التعسفي من قبل قوات الأمن العمانية أثناء التظاهرات.

#### حرية التعبير

تحترم السلطات العُمانية بشكل عام الحق في حرية التعبير وتسمح لعدد من المطبوعات المستقلة في العاصمة بالعمل بحرية، وبعضها تنشر بشكل دوري مقالات تتقدّم فساد المسؤولين وكذلك حملات قمع المتظاهرين.

إلا أن بعض الصحفيين زعموا أن المسؤولين انتقموا منهم على تغطيتهم الانتقادية للأحداث. في الثالثة من صباح 29 مارس/آذار داهمت قوات الأمن منزل أحمد الشيزاوي، رئيس قسم العلاقات العامة بصحيفة الشبيبة الحكومية، بعد أن نشر مقالات عن مظاهرات صحار ، وهو من أقرب أحد قيادات التظاهر. قامت السلطات باحتجازه عدة أيام قبل أن تخرج عنه دون نسب اتهامات إليه. بعد أسبوع ألغت وزارة الإعلام رخصته الصحفية وقامت صحفته بفصله من العمل.

في 21 سبتمبر/أيلول أدانت محكمة أولية في مسقط الصحفي يوسف الحاج، وهو مراسل لصحيفة الزمان المستقلة، وإبراهيم المعماري، رئيس التحرير، بتهمة التشهير بوزير العدل وإهانته، وكذلك نائبه، في مقال يزعم أنهما تدخلتا بشكل غير سليم في خلاف وظيفي. حكم القاضي على الحاج والمعماري بالحبس خمسة أشهر وأمر بإغلاق الصحيفة لمدة شهر. الحاج من الأصوات البارزة في المطالبة بالإصلاح وشارك بقوة في اعتصام مسقط.

#### نشطاء المطالبة بالإصلاح

أفاد العديد من النشطاء المطالبين بالإصلاح بالتعرض لتهديدات ومضايقات وأنذى بدني من قبل معتدين مجهولين وقوات الأمن.

في 8 أبريل/نيسان قام رجال في ثياب مدنية يرتدون الأقنعة باختطاف سعيد الهاشمي وباسمه الراحي، من النشطاء المشاركين في اعتصام مسقط، وتم اقتيادهما إلى قلب الصحراء، حيث تعرضا للضرب وعملية تمثيل الإعدام، ثم ثُركا في الصحراء. قال الهاشمي إن الرجال تصرفوا بشكل يتضح منهم أنهم يتبعون أوامر سلسلة قيادة، وأكد أن الثياب والأحذية السوداء التي رآها على عدد منهم هي التي يرتديها عادة رجال الأمن. قال إن الشاحنة التي أكلته والراحي إلى الصحراء تماثل تلك السيارات التي تستخدمها أجهزة الأمن. حتى كتابة هذه السطور لم تصدر الحكومة معلومات عن التحقيق التي قالت إنها ستفتح في القضية.

الناشط الحقوقى والمدون سالم آل تویه أفاد بتلقى رسائل بريد إلكترونى و"شات" من مصادر مجهولة تهدده بالانتقام على انتقاده المسؤولين الحكوميين والدعوة لملكية دستورية في برنامج بتاريخ 9 مارس/آذار على قناة الحرة. في 1 أبريل/نيسان اتصل أحد ممثلى الشرطة الملكية العمانية بأحد أفراد أسرة آل تویه للسؤال عن أنشطته وهدد باتهامه بـ "تحريض" الناس إذا لم يكف عن نشاطه المطالب بالإصلاح.

### مشكلات أسماء الأطفال

لجنة وزارة الداخلية لتصحيح مسميات القبائل والألقاب استمرت في تنظيم وتغيير ألقاب القبائل بشكل متعمق، مما يؤدي لتغيير ألقاب الأفراد من قبيلة إلى أخرى. ورغم كثرة الأحكام الصادرة من المحاكم ضد أوامر الوزارة التي تطلب أعضاء قبيلة آل تویه وآل خليفين بتغيير ألقابهم إلى أسماء قبائل أخرى، استمر مسؤولو الوزارة في الطعن في أسماء الأفراد عندما يحاولون تجديد أوراقهم الثبوتية.

في عام 2011 استمرت إدارة الأحوال المدنية وهي فرع من فروع شرطة عمان الملكية في سياستها الخاصة بالتبسيق على الأسماء المسموح بها للمواليد، بحيث تقصر على تلك المتوفرة في قاعدة البيانات الخاصة بالسجل المدني، ورفض الأسماء غير الواردة في القاعدة. أي مولود جديد يتم رفض اسمه لا يمكن إصدار شهادة ميلاد له حتى يقدم أبواه اسمًا مقبولاً. أفاد النشطاء بأن عملية الاستئناف في القرار مطولة وغير واضحة الإجراءات.

### حقوق المرأة

المادة 17 من القانون الأساسي العماني تحظر التمييز على أساس من النوع، وبذلك السلطات جهوداً لضمان تمثيل المرأة على أعلى المستويات في الحكومة والمجتمع.

تنظر المحاكم الدينية في عُمان المنازعات الخاصة بقانون الأسرة والأحوال الشخصية، ويقوم القضاة بإصدار الأحكام بناء على تفسيراتهم للشريعة الإسلامية. ليس متاحاً للأفراد الفصل في المنازعات بموجب قانون مدني. قانون الأسرة يُفسر بشكل عام على أساس التمييز ضد المرأة في مسائل الطلاق

والمواريث وحضانة الأطفال والوصاية القانونية وينح الرجال امتيازات تفوق النساء في هذه الأمور.

#### **الأطراف الدولية الرئيسية**

عمان – وكذلك البحرين – تلقت منحة تنموية بمبلغ 20 مليار دولار من دول التعاون الخليجي الأكثر ثراء في عام 2011، وبحسب التقارير فالغرض من المنحة مواجهة الانتفاضات الشعبية في الدولتين.

سلطنة عُمان من دول مجلس التعاون القليلة التي تحافظ على علاقات ودية مع إيران. في 21 سبتمبر/أيلول ساعد السلطان قابوس في التفاوض على الإفراج عن سائحين أمريكيين سُجنا في إيران لمدة 26 شهراً.

توفر الولايات المتحدة وبريطانيا مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة للسلطنة وتستضيف عُمان قواعد عسكرية للدولتين.